# هل يكفي الخروج

## من كتلة الاسترليني

## لتحقيق استقلال مصر المالي (١)

سادتي : هل يكفي الخروج من الكتلة الاسترلينية لتحقيق استقلال مصر المالي ؟

هذا هو السؤال الذي أحاول أن أجيب عنه في هذه المحاضرة . وأبادر فأقول إني لم أكلف نفسي معالجة هذا الموضوع الخطير ثقة مني أن في استطاعتي معالجته . وانما هي خواطر من حق وحق كل مصري أن يبدي أمثالها ليساهم بها في حل المشكلة التي نعانيها جميعاً سواء كنا اقتصاديين أو غير اقتصاديين فنيين أو غير فنيين، فمن سوء الحظ — أو حسن الحظ — أن الجميع سواء أمام مشكلة اليوم .

لست أني اذن محاضرة اقتصادية فنية . ولكني فقط استعمل حق كمصري في معالجة مشكلة يعانيها كل مصري .

وعند تناول الشؤون المالية يجب أن نتجرد من أي عامل سياسي أو عاطفي ، سيما ونحن في هذا النادي الذي يعتبر بحق الندوة الفنية للشؤون الاقتصادية، فهنا تبحث المسائل من ناحيتها الفنية فقط دون التفات للاعتبارات الأخرى فالحكم في مسائل المال يبنى على المصلحة وكما هو في حالة الفرد هو كذلك في حالة الأمم . ولا شك أن المنازعات التي توجد بين الأمم ما هي إلا من أثر السعي لتحقيق المصلحة المادية لبعضها فهي الهدف الذي ترمي إليه كل دولة

فرأينا عن سياسة الحكومة الخاصة بالنقد وهي فيما ترمي اليه من العمل على تحقيق استقلال مصر المالي تتفق في غايتها وما يصبو اليه كل مصري

إن الذي يشغل الأذهان الآن هو هل أفادت مصر من قرار الخروج من كتلة الاسترليني وهل يعتبر هذا القرار محققاً لاستقلالنا المالي، وهو الزعم الذي تبادر الى أذهان الكثيرين عند ما تلقوا خبر خروج مصر من كتلة الاسترليني

لكي ندرك أن هذا القرار يعني أو لا يعني استقلالنا المالي، يحسن أن نعرف ما هو الاستقلال المالي وما هي شرائط تحقيقه .

---

(١) محاضرة ألقاها الاستاذ احمد عزت بك بنادي التجارة الملكي بمصر مساء الاحد ١٢ أكتوبر ١٩٤٧

يمكننا أن نعرّف الاستقلال المالي تعريفاً سهلاً بسيطاً بأنه الحالة التي يمكن فيها للسلطات القائمة على مراقبة النقد والائتمان اتخاذ الوسائل اللازمة لتحقيق التوازن في البناء الاقتصادي والمالي للدولة بكل حرية واستقلال .

والاستقلال المالي لدولة ما لا يكون بمقدار ما لتلك الدولة من ديون على الغير أو حتى ما لديها من احتياطات ، وانما يجب أن يكون هذا الاستقلال مدعماً ومستنداً الى ثروة حقيقية متجددة ناشئة عن الانتاج المستمر — فليس غنياً من يملك عشرة آلاف جنيه كرأس مال لا يؤتي ثمراً إذا أنفقه بعد عدد من السنين قل أو كثر سينفد ماله ويتركه معدماً — ولكن الذي يمكنه أن ينتج ألفي جنيه سنوياً يمكن اعتباره غنياً .

ومثال ذلك بين الدول سويسرا التي تكاد تكون فقيرة في معظم الموارد الطبيعية — ولكنها عوّضت هذا الفقر بفنى بالغ من نشاط أهلها واتقانهم لصناعاتهم مما جعل لمنتجاتها شهرة عالمية ومكنها من أن تستورد الصلب من انجلترا ثم تصدره اليها في شكل آلات دقيقة الصنع بأغلى الأثمان — فطن الصلب تقدر به سويسرا مثلاً بعشرين أو خمسة وعشرين جنيهاً من انجلترا ولكنها تحوّله الى ساعات جميلة ودقيقة تبيعها الى انجلترا نفسها وغيرها من بلدان العالم نظير آلاف الجنيهات .

هذه هي الثروة الحقيقية — ثروة الانتاج ، أو بعبارة أخرى المقدرة على الانتاج . ويقيس الاقتصاديون مقدار ثروة بلد ما بمقدرة هذا البلد على الانتاج .

فثروة الانتاج هي الأساس الذي لا يمكن بدونه تحقيق الاستقلال المالي وقد دلت التجارب على أنه لتحقيق الاستقلال المالي يجب أن تكون هناك اداتان :

الأولى : غطاء قوي للنقد — والقوة هنا تقاس بقابليته للتحويل الى عملات أخرى .

والثانية : بنك مركزي يكون له من السلطة والاحترام ما يمكنه من الاشراف على توجيه سياسة الائتمان الداخلي .

أما البنك المركزي فهو مسألة قد أثير بحثها مراراً ولم يعد هناك محل لتكرار الكلام فيها ولكني فقط أود أن أنبه الى فكرة سيطرت على أذهان الكثيرين وهي ان البنك المركزي معناه تأميم البنك الأهلي .

والواقع ان التأميم لا علاقة له مطلقاً بوظيفة البنك المركزي ، فالتأميم سياسة جديدة نادت بها في السنوات الأخيرة بعض المبادىء الاشتراكية ترمي بها الى سيطرة الدولة على المرافق العامة سواء كانت مناجم أو سكك حديد أو بنوكاً حتى التي لا تقوم منها بوظيفة البنك المركزي .

وقد قام بنك انجلترا بوظيفته كبنك مركزي خلال السنوات الطوال دون أن يكون مؤمماً، ولم يطبع هذا الطابع الا من عام تقريباً نتيجة تنفيذ سياسة العمال الاشتراكية.

وسواء أتمت الفكرة بتأميم البنك الاهلي أم بانشاء بنك جديد أم بتحويل بنك آخر إلى بنك مركزي، فالمهم لدينا أن يوجد هذا البنك وان يكون من القوة والمكانة بحيث يمكنه أن يؤدي بكفاءة الوظائف المفروضة على البنك المركزي.

ولنتكلم الآن بشيء من الايضاح عن الغطاء النقدي.

فالمعروف ان الغطاء قد وجد عند اصدار البنكنوت بدلاً من التعامل بالنقد المعدني لكي يعطي الثقة للمتعاملين، وليكنه تدرّج مع الزمن لكي يصبح في الواقع ضماناً للدول الاخرى على القدرة على سداد المدفوعات الخارجية.

فاذا كانت صادرات بلد ما أكثر من وارداته فهو ليس في حاجة الى ان يدفع شيئاً الى غيره من الدول، بل على العكس من ذلك فهو يستقبل اما ذهباً أو عملات يراها جديرة بثقته ويستطيع أن يحولها للبلاد الاخرى فتقبلها.

أما اذا اختلف الوضع بأن كانت واردات ذلك البلد أكثر من صادراته فعليه أن يسدد الفرق إما ذهباً وإما نقداً مقبولاً من البلاد الدائنة.

فما هو حال غطاء نقدنا الآن — أخشى أن يكون غطاءً وهمياً أكثر منه حقيقياً، فالغطاء بأكمله فيما عدا بضعة الملايين من الذهب عبارة عن سندات على الخزينة البريطانية وسندات مصرية. فلو أردنا تطبيق وظيفة الغطاء التي شرحناها سابقاً على هذا الوضع لاتضح لنا ما يأتي:

تزيد وارداتنا في الوقت الحاضر على صادراتنا. وكنا نقوم بتغطية الفروق من أرصدة مصر الاسترلينية، أما بعد تجميدها فلا مناص من دفع الفروق بنقد مقبول — والطريقة الطبيعية هي أن يبيع البنك الأهلي المصري من سندات الخزانة المودعة لديه كغطاء للنقد حتى يقوم بسداد المطلوب من مصر، ولكن بمجرد أن يتم هذا البيع يصبح الثمن ضمن الأرصدة المتجمدة وبذلك لا يمكن حتى سداد أثمان مشترياتنا من انجلترا ذاتها.

والمعنى الواضح هو أن الغطاء لا يقوم بالوظيفة المطلوبة منه وبذلك لا يكون غطاءً بل وهماً.

وهذه مسألة يجب أن تولى غاية الاهتمام وان يوضع لها العلاج السريع حتى لا تتعرض اقتصاديات البلاد للاخطار. والعلاج لن يتيسر إلا بتكوين غطاء من عملات محترمة في المعاملات الدولية ويسمح للجنيه المصري ان يكون مستقلاً عن الاسترليني.

هذه هي الدعامة التي يجب ان تقوم عليها سياستنا المالية ولا يمكن انتظار أي استقرار

لعملتنا ما لم نشرع في الحال في تكوين هذا الغطاء مهما استرجب منا من تضحيات ومهما تطلب من جهود

والطريقة الاولى وهي الطريقة التقليدية التي هي العمل على زيادة الصادرات وانقاص الواردات على ان يكون ذلك طبعاً بقصد الحصول على أكبر قدر ممكن من العملات الصعبة

ولكني أود ان أوجه النظر لدقة هذا الموضوع من حيث تأثيره على الأسعار فان من نتائج تقييد الواردات ارتفاع الأسعار في الداخل مما يترتب عليه زيادة حالة التضخم الموجود والذي نشكو منه الآن ويزيد في المتاعب التي يعانيها ذوو الدخل الثابت

لذلك يجب ان يصاحب هذه السياسة العمل على تخفيض الأسعار أو على الأقل تثبيتها واذا أريد الكلام في سبيل ذلك فالمجال هنا أضيق من ان يتسع للاحاطة بكل شيء وإنما لا يسعنا إلا أن نشير اليها واثقين من ان ذلك لن يفوت رجال مالياتنا.

ولما كان تكوين غطاء كاف بهذه الوسيلة وحدها سيتطلب سنوات عديدة حيث ان حرمان البلاد مدة الحرب من كثير من الواردات في حين كثرت النقود المتداولة مما يتطلب بضائع لامتصاصها، نقول إن هذه العوامل تحد كثيراً من قدرتنا على ايجاد فائض محسوس بين صادراتنا وارداتنا.

لهذا أعرض اقتراحاً أرجو أن يساعد على الاسراع بتكوين الغطاء المطلوب.

قيل إن الحكومة المصرية تقدمت الى الحكومة الاميركية بطلب قرض مقداره ثمانية وثمانين مليوناً من الدولارات لاستعماله كغطاء لنقدنا وان الحكومة الاميركية اعتذرت عن عدم اجابة الطلب بحجة انه لم تجر العادة بالاقراض لمثل هذا الغرض.

إننا نقوم الآن بشراء الآلات والمعدات اللازمة لكثير من المشروعات الانشائية كمشروع خزان اسوان، ومشروع مصنع السجاد، ومصانع للحرير الصناعي والغزل، كما سنحتاج أيضاً لمهمات كثيرة لمشروعات التعدين التي تبدي الحكومة نحوها اهتماماً كبيراً — ونحن ندفع ثمن هذه المواد من موارداتنا العادية مقابل صادراتنا، وهذه المشروعات تستغرق من الأموال التي نحصل عليها من العملة الصعبة جزءاً هامًّا. فلماذا لا يطلب عقد قرض بمبلغ يكفي لتمويل كل المشروعات الحيوية للبلاد وبذلك نخفف من الناحية الاخرى العبء على وارداتنا مما يمكننا من ان نكوّن رصيداً يصلح على مدى سنوات قليلة غطاء قويًّا لنقدنا.

لا أظن إن عقد هذا القرض متعذر فسواء أكان ذلك من بنك التعمير الدولي أم من بنك الاصدار الأميركي، أم حتى من الشركات الخاصة فان نوع المشروعات التي ذكرت مما تمنح عدة تلك المؤسسات قروضاً من آن لآخر. وهذه المشروعات مما لها من صفة انتاجية ستساعد

على زيادة صادراتنا من جهة وتقلل من حاجتنا للاستيراد من الجهة الأخرى وبذلك تزيد في ثروة البلاد.

تهتم الحكومة بإعلانها أنها تفضل إصدار المواد المرخص باصدارها بنظير عملة صعبة، ونحن نوجه النظر الى أنه لا يجوز أن يكون ذلك عند تساوي الثمن فقط بل يجب أن نأخذ في الحسبان أن قيمة العملة الصعبة في الأسواق الحرة تزيد بين الثلاثين والأربعين في المئة على الاسترليني.

فلو فرضنا أن فرنسا تعرض علينا في طن السكر ١٠٠ جنيه استرليني في حين تطالبه سويسرا بسبعين جنيهاً، فيجب أن نعطي الأفضلية لسويسرا لأن السبعين جنيهاً من الفرنكات السويسرية تساوي في الواقع أكثر من المئة الجنيه من الفرنكات الفرنسية.

وتعلمون حضراتكم أن سعر الصرف المعين بين سويسرا وانجلترا للجنيه الاسترليني هو ١٧ فرنكاً سويسرياً وذلك عن مبلغ معين متفق على صرفه بهذا السعر. أما السعر الحقيقي في الأسواق فهو يزيد قليلاً على العشرة الفرنكات السويسرية وقس على ذلك الدولار.

فنحن من مصلحتنا أن نعمل على اصدار كل ما يمكن اصداره الى مناطق العملات الصعبة، وعلينا أن نطلب مداد أثمان صادراتنا الى غيرها من البلاد بهذه العملات ولو اقتضى الأمر حتى منع اباحة اصدار لنظير الحصول على عملات صعبة.

إن الحكومة تملك مقداراً لا بأس به من القطن ويمكن عند عرضه للبيع أن تتمسك بأن يكون ثمنه بالكامل أو نصف الثمن على الأقل مدفوعاً بالدولارات أو الفرنكات السويسرية، ولا مانع في هذه الحالة من أن يكون الثمن الذي يباع به القطن أقل من الثمن الذي يباع به في بورصة الاسكندرية ما دام النقص في حدود الفرق بين السعر الحقيقي للاسترليني والدولار في السوق الحرة.

وهناك مزية كبيرة لا يجوز اغفالها اذا عملنا على الحصول على أكبر قدر من الدولارات ثمناً لصادراتنا وهي أنه في الوقت الذي يمكن فيه تسليم البضائع الأميركية في الحال أو بعد مهلة معقولة فان المصانع الانجليزية لا تبدي استعداداً لتوريد معظم الحاجات الضرورية قبل مضي سنتين أو ثلاث، وكثيراً ما يحدث عند انتهاء الأجل أن يعد ثانية مع الناس مختلف الأعذار.

والحقيقة أن انجلترا تؤثر توجيه صادراتها الى مناطق العملة الصعبة وتعمل على تقابل ما تصدره للبلاد التي لا تدفع إلا جنيهات استرلينية أو خصماً من ديونها عليها.

هذه هي بعض السبل للحصول على غطاء قوي لنقدنا يقبل في المعاملات الدولية ويجعل

لعملتنا هدأة في الأسواق العالمية ولا يمكن أن نأمل في تحقيق استقلال مالي بدون أن نقدم أولاً وقبل كل شيء على هذه الخطوة، اما أن نقول أن الخروج من منطقة الاسترليني معناه الاستقلال المالي . أو حتى أنه يخطو بنا خطوات في هذا السبيل فهو ما سأتناوله هنا ببعض التفصيل — وفي الواقع قد تساءلت أنا وغيري عما اذا كان قرار الخروج من منطقة الاسترليني بدون اتخاذ الخطوات الأخرى التي أسلفت ذكرها وبدون الاستعداد الكامل في جميع النواحي — هل القرار بهذا الشكل يخطو بنا فعلاً الى هدفنا وهو الاستقلال المالي .

استمعت هنا واستمع الكثيرون الى المحاضرة التي تفضل بالقائها في هذا النادي من أسبوع سعادة محمود الدرويش بك . وكنا نتوق أن نخرج منها بإجابة على هذا السؤال — وقد حاولت جهدي أن أستنفد المزايا التي حصلنا عليها من هذا الاجراء وأخشى ألاّ أكون قد وصلت لأية نتيجة .

وأول ما تبادر الى ذهني هو التساؤل عما اذا كان وجودنا ضمن منطقة الاسترليني يتعارض مع استقلالنا المالي المنشود . فنحن نرى من بين البلاد التي ذكر سعادة الدرويش بك أنها منتمية لكتلة الاسترليني بلاداً مستقلة تماماً سواء في أمورها السياسية أو في أمورها المالية . ومثال ذلك بورتغال والدانمرك وغيرهما .

والواقع أن انشاء هذه الكتلة كان مبنيًا على وجود مصالح تجارية خاصة تربط البلدان المنتمية اليها بعضها ببعض أو بواسطة العقد وهي بريطانيا . فهناك مصلحة لكل بلد على حدة في هذا الانضمام . ولم يقل أحد أن استقلال الدانمرك أو البرتغال كان مدعوباً بأية عقابة لأنها منتمية لكتلة الاسترليني . كنا نود أن نعرف الفوائد التي عادت على مصر من هذا القرار وفي هذا الوقت بالذات . وقبل أن يبحث موضوع عملتنا بأكمله من حيث الغطاء وقيمته في المبادلات الدولية وما زلنا نبحث عن يهدينا الى تلك الفوائد التي عجزنا عن تبينها .

من الأسباب التي ذكرت أن ترك منطقة الاسترليني كان ضروريًا لإنشاء مراقبة على النقد وعلى الواردات والصادرات . فهل لم يكن من المستطاع انشاء هذه المراقبة ونحن ضمن كتلة الاسترليني .

لقد تلقينا الجواب على ذلك فيما أورده سعادة الدرويش بك في صدد محاضراته هذا في الأسبوع الماضي عندما ذكر أن نيوزيلندا وهي من أقدم الدول المنتمية لكتلة الاسترليني والتي لا شك أن الروابط التي تربطها ببريطانيا أقوى بكثير من الروابط التي تربطنا معها، يقول سعادته أن نيوزيلندا كانت تباشر هذه المراقبة من سنة ١٩٣١ أي حتى قبل قيام الحرب الأخيرة وندوء الضرورات الملحة لفرضها في سائر الدول تقريباً .

وكانت دعرك واستراليا ولنوانيا تشرض مثل هذه الرقابة . ومعنى هذا الكلام الواضح أن البقاء في كتلة الاسترليني لم يكن ليمنع اطلاقاً مباشرة هذه الرقابة .

والعراق وهو ما زال منتمياً الى هذه الكتلة أنشأ هذه الرقابة وهو يمارسها الآن ، بل لو كانت مصر قد بقيت لما كان هناك مناص من فرض هذه الرقابة فالمعلوم أن هناك مبالغ لا يمكننا تجاوزها في مشترياتنا خصماً من الأرصدة الاسترلينية ، فكان من المحتم ايجاد الأداة التي تمكن من حصر العمليات وضبطها .

بقي اننا نحن الذين لم نعرف الأسباب الداعية الى هذا القرار قد رأينا أشياء توحي لنا — حسبما يصل اليه فهمنا — بأنه لا يتفق تماماً مع ما يسعى اليه رجال الحكومة من تحقيق استقلالنا المالي ، بل نخشى أن يكون قد عاد علينا ببعض الضرر .

ان في منطقة الاسترليني ارتباطاً يتيح لكل دولة داخلة في نطاقه أن تحصل على حاجاتها الضرورية سواء أكانت من منطقة الاسترليني أم العملة الصعبة . وفي الوقت الذي كانت فيه موارد مصر من العملة الصعبة لظير صادراتها الظاهرة والخفية لا تتجاوز العشرة الملايين من الجنيهات كانت مصر تحصل على حاجتها من الأعمدة ومواد الوقود والحبوب من منطقة الدولارات مما يزيد على الضعف أي حوالي ١٤ مليوناً من الجنيهات .

وكانت حصة مصر طبقاً لاتفاقية العملة الصعبة في سنة ١٩٤٥ تبلغ ١٢ مليوناً من الجنيهات من العملة الصعبة فضلاً عن الوقود والسماد والحبوب — وكانت الاتفاقية تنص على تخصيص ٣ ملايين جنيه لنفقات البعثات الدبلوماسية المصرية واعضاء المؤتمرات والمسافرين وغير ذلك من المصروفات غير المنظورة — أما التسعة الملايين الباقية فخصصت لاستيراد مواد معينة بالذات أدرجت بها كشوف ، على ان تستوفي مصر باقي حاجاتها من منطقة الاسترليني وكان من شروط الاتفاقية انه في حالة عدم امكان الحصول على بعض المواد المفروض توفرها في منطقة الاسترليني ان تمكن انجلترا مصر من استيرادها من مناطق العملات الصعبة وان تزاد حصة مصر من تلك العملات تبعاً لذلك .

أما الآن فيخشى أن تواجه مصر ضيقاً شديداً ازاء مطالبة مصدري البترول بضرورة تقاضي أثمان بضائعهم بالدولارات ويبلغ ثمن البترول اللازم لمصر حوالي ٦ ملايين من الجنيهات . ذلك في حين أننا لو بقينا داخل الكتلة كنا نستطيع سداد هذا المبلغ بالجنيهات الاسترلينية طبقاً لنظام وهو النظام الذي وضع أثناء الحرب والذي يقتضاه تتمكن كل دولة داخل منطقة الاسترليني من سداد اثمان وارداتها من البترول بالجنيه الاسترليني سواء أكان

ذلك البترول وارداً من منطقة الدولار أم من منطقة الاسترليني .

ونحن مطالبون كذلك بسداد أثمان ما يلزمنا من الحبوب بالدولارات

أما السماد فانه طبقاً لاتفاق مع شركة شيل وضع وقت وجودنا بكتلة الاسترليني يمكن سداد الثمن حتى يونيه القادم بالجنيهات الاسترلينية . ولكن المستقبل غير معلوم .

أيدهش الانسان بعد ذلك اذا ما كان الانجليز قد وافقوا ان لم يكن قد رحبوا بخروج مصر من كتلة الاسترليني حتى يزول عن كاهلهم هذا العبء الذي لا يسرهم بطبيعة الحال حمله في الوقت الحاضر

للانسان أن يتساءل ما الحكمة في ان انجلترا كانت تحتمل عنا هذا العبء الثقيل علينا

الواقع ان ذلك ما كان مطلقاً تفانياً في حبنا وانما كان في أثناء الحرب ارضاء لشعب يهمهم المحافظة على مرتباته . كانت انجلترا اذ ذاك في أشد الحاجة الى السلع والخدمات من مصر وكان الحصول عليها هو السبب الرئيسي في تجمع الأرصدة الاسترلينية في لندن . ففي تلك الحالة كان يهم الانجليز ان يعم مصر شيء من الرخاء وان كان وهمياً إذ ان انجلترا أخذت باليسار أضعاف ما أعطته باليمين .

اما بعد الحرب فانها ما كانت تستطيع ان تعاملنا وحدنا دون سائر الدول المنتمية لكتلة الاسترليني معاملة شاذة تشهرها أمام العالم بمظهر الظالم المتعدي وهو الشيء الذي تحرص انجلترا كلما أمكنها ذلك على تغطيته . كما ان أميركا وهي المصدر الأول للدولارات وقد نصبت نفسها حكماً بين دول العالم ما كانت لتوافق على استثناء مصر وحدها من اتفاق معقود مع جماعة من الدول

اما الآن وقد تركت مصر هذه الكتلة بمحض اختيارها فقد أواخت انجلترا مرواجب بغيض اليها . كما ان قرار الخروج من كتلة الاسترليني تم في وقت لم تكن الاداة المكلفة بتنفيذ القانون قد أنشئت . وان مراقبة الصادرات والواردات زادت مهمتها اضطلاعاً صناعقة فبعد ان كان عملها مقتصراً على منطقة العملات الصعبة أصبح يشمل جميع صادرات مصر وواردتها

والواقع ان قانون الرقابة على النقد صدر عشية اليوم المعين لتنفيذه وترتب على ذلك ان التعليمات والاستمارات اللازمة لم تكن قد وضعت، فمضت أيام كثيرة لم تتمكن فيها البنوك من فتح اعتمادات مما فتح للمضاربين بأن ينشطوا في نشر الاشاعات عن عدم امكان استيراد بضائع . وقد أدى ذلك الى ارتباك في الأسواق وارتفاع في أسعار المواد المستوردة والمصنوعة محليًّا على السواء

هذه بعض النتائج التي لمسناها كأثر لقرار خروج مصر من كتلة الاسترليني في هذا الوقت في

حين لم نستطع أن نلمس فائدة واحدة وما زلنا نتطلع لمن يشرح لنا تلك المزايا التي غاب عنا ادراكها ويهمني أن أتساءل أخيراً هل حقيقة أننا خرجنا من كتلة الاسترليني ، تنص المادة السادسة من الاتفاق الاخير بين مصر وبريطانيا على أن الحكومة المصرية تتعهد بأنها لن تقيد قبول دفع قيمة جميع المعاملات الجارية بالجنيه الاسترليني — ومعنى هذا أنه لا يحق عندنا لمعرض شخص ما في الخارج سواء كان في منطقة الاسترليني أو غيرها أن يدفع ثمن الصادرات بالجنيهات الاسترلينية لا يحق للحكومة المصرية أن تعترض . فأين هو الخروج المزعوم من الكتلة .

أما وقد مهدت انجلترا لنا السبيل بخرقها الاتفاق من جانبها فأصبحنا في حل من هذا النص . فليس بعيداً كثيراً إطالة البحث فيه وعلينا أن نتجه للعمل المنتج .

إن الموضوع من الخطورة بمكان وليست عواقبه مقصورة على فرد أو أفراد ولا على طبقة حاكمة أو محكومة إنما هو أمس بمصالح جميع أفراد الشعب ويتعلق به مستقبل مصر بأجمعها من الناحية المالية .

لذا فاننا نرجو أن يكون أول ما تتجه إليه الآراء الآن هو حشد جميع المشتغلين بالمسائل المالية من رسميين وغير رسميين وأن نعرض عليهم جميع هذه المشكلات ليضعوا لها دستوراً يكون هو السياسة القومية التي تسير عليها البلاد بدون نظر لتغيير الحكومات أو الأشخاص القائمين على توجيه السياسة المالية ، وبذلك نأمن العثار وتكون خطواتنا بعيدة عن مواطن الزلل . إسمحوا لي وقد تناولت عدة موضوعات متشابكة أن ألخص في بضع كلمات ما رميت إليه بهذه المحاضرة .

أولا — إن الخروج من منطقة الاسترليني بذاته لم يقدم لنا شيئاً في سبيل تحقيق الاستقلال المالي .

ثانياً — إن دعامتي الاستقلال المالي هما الغطاء القوي القابل للتحويل والبنك المركزي القادر على توجيه سياسة الائتمان لمصلحة البلاد .

ثالثاً — إن السبيل لتكوين الغطاء هو أن نزيد صادراتنا لمنطقة الدولار وان نقلل من وارداتنا مع العمل في الوقت نفسه على تخفيض الأسعار في الداخل .

رابعاً — عقد قرض لتمويل المشروعات العمرانية حتى يساعدنا ما نصرفه عليها الآن في تكوين الغطاء .

خامساً — تكليف هيئة من الرجال المشتغلين بالمسائل المالية درس مركز مصر المالي ووضع سياسة طويلة الأمد تكون دستوراً لنا في الشؤون المالية .